جواب السؤال الشفهي
لمستشاري الفريق الاشتراكي
حول " فعالية مدونة السير في الحد من الحوادث"

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،
السادة الوزراء
السادة المستشارون المحترمون.

* وعيا من الحكومة بخطورة آفة حوادث السير وتداعياتها السلبية على الاقتصاد الوطني، تم العمل ابتداء من سنة 2004 باستراتيجية وطنية للسلامة الطرقية يتم تفعيلها بواسطة مخططات استراتيجية مندمجة للسلامة الطرقية ترتكز على تسعة محاور تتضمن إجراءات سهلة التطبيق والتفعيل ولها قيمة مضافة آنية على مؤشرات السلامة الطرقية.

* وإضافة إلى ذلك، فان المقتضيات القانونية والمستجدات والإضافات التي تضمنتها مدونة السير تشكل رافعة أساسية لمواكبة مجهودات الدولة في محاربة هذه الآفة من حيث تأهيل جميع المهن المرتبطة بالنقل الطرقي والسلامة الطرقية والاعتراف بالسائق المهني عبر اعتماد البطاقة المهنية وتحديد زمني السياقة والراحة وإحداث تداريب للتربية على السلامة الطرقية وتكريس مفهوم المسؤولية المشتركة والتدرج في تشديد العقوبات وتأهيل المراقبة الطرقية بتعزيز الشفافية والحد من السلطة التقديرية لأعوان المراقبة الطرقية، إلى غير ذلك من المقتضيات و التدابير المواكبة .

* وقد تبث من خلال التجربة على أن إشكالية حوادث السير ليست مرتبطة بالنصوص والمقتضيات القانونية فقط بقدر ما هي مرتبطة بعدم تجاوب بعض فئات المجتمع معها بل وعدم احترامها مما يفرغها من ايجابياتها والغاية التي أحدثت من اجلها وكذا بإشكالية التطبيق غير السليم لبعض مقتضياتها على أرض الواقع وتجاوب مختلف فئات المجتمع مع هذه المقتضيات التي نصت على مراقبة صارمة وعقوبات مشددة ليس بهدف معاقبة مستعملي الطريق بل لحثهم على احترام القانون والحد من المخالفات.

* وقد عملت الحكومة في إطار الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية المشار إليها أعلاه على اخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المرتبطة بالسلامة الطرقية وتصنيفها في محاور يتم تفعيلها بطريقة مندمجة:

- تنسيق وتدبير السلامة الطرقية على أعلى مستوى ،
- التشريع ،
- المراقبة والعقوبات
- تكوين السائقين وإصلاح نظام امتحان رخصة السياقة ،
- تحسين البنيات التحتية الطرقية داخل وخارج المدار الحضري،
- تحسين الإسعافات المقدمة لضحايا حوادث السير ،
- التواصل والتحسيس ،
- التربية الطرقية ،
- البحث العلمي واليقظة التكنولوجية.

* وقد تم اتخاذ عدة إجراءات في إطار كل محور من هذه المحاور ، إلا أن ما يمكن استنتاجه هو أنه للوصول إلى الأهداف المسطرة يجب تفعيل هذه الإجراءات بصفة متوازية في نفس الوقت ، حيث أنه من 2004 إلى 2010 لم يتم تفعيل المحور الثاني المتعلق بالتشريع ، وبعد إعداد مدونة السير ودخولها حيز التنفيذ لم يتم تفعيل المحور المتعلق بالمراقبة الطرقية بسبب عدم التوفر آنذاك على أجهزة المراقبة المطابقة لمقتضيات المدونة والفترة التي استغرقتها عمليات اقتناء هذه الأجهزة والمصادقة عليها والتكوين حول استعمالها.

* وسيتم الإعلان عن دراسة من اجل تقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية خلال العشرية الأولى 2003-2013 من اجل إعداد استراتيجة جديدة تحدد الأولويات للعقد القادم .